اطلاق برنامج التعليم الأكاديمي في المرحلة الثانوية يلقى أصداء ايجابية : "يُهيئ طلابنا لمستقبل واعد ويعزز ثقتهم بأنفسهم"

د. سيفين يحيى

حسن مصالحة

محمد أبو الياس

ناظم زحالقة

من معتصم مصاروة مراسل صحيفة بانوراما

رحب معلمون وعاملون في سلك التربية والتعليم في المرحلة الثانوية في كفر قرع وأم الفحم، بالمشروع الذي أعلنت عنه وزارة التعليم، مؤخرا، والذي يتيح لطلاب المدارس الثانوية البدء بالتعليم الاكاديمي وهم على مقاعد الدراسة في مدارسهم. وقال المربي ناظم زحالقة مدير المدرسة الثانوية على اسم "احمد عبد الله يحيى" في كفر قرع ، في حديثه لصحيفة بانوراما: "تحتاج المؤسسات التربوية دائمًا إلى تجديدات، والفكرة بأن تبدأ المرحلة الأكاديمية في المرحلة الثانوية فكرة نيرة لإعطاء الطلاب فرصًا للدخول إلى عالم الأكاديميا بشكل تدريجي، وتعد من الأشياء الإيجابية التي تُهيئهم لمستقبل يكون لديهم دافعية لخوض مضمار الاكاديميا في الجامعات والكليات بدل ان يدخل بحالة من عدم الوضوح والضبابية حينما يدخل الى الجامعة بدون تهيئة، وبالتالي يستطيع الطالب ان يبلور لنفسه فكرا عن طبيعة الأكاديميا والتحديات التي قد يواجهها". وأضاف: "أؤيد جدا هذه الفكرة ولكن نظرًا لأنه مشروع جديد، يجب أن يتم التفكير مجددًا في كيفية تنفيذ وتطبيق هذه الأفكار في الواقع، وتهيئة الطلاب والمعلمين للتأكد من الاستفادة القصوى من هذا المشروع، ويجب أن نكون حذرين ومتنبهين لكل خطوة من الخطوات لانه في بعض الأحيان من الممكن ان تكون هذه التجربة سلبية".

"تشجيع الطلاب للانخراط في الجامعات والكليات"

من جانبها، قالت د. سيفين يحيى – معلمة لغة انجليزية في المدرسة الثانوية على اسم "احمد عبد الله يحيى" في كفر قرع: "الفكرة هي خارج الصندوق وبعيدة عن الروتين الذي اعتاد عليه الطلاب، مما يدفعهم للتفكير بطريقة أعمق وأعلى من المعتاد، وهذا الامر يمنحهم الكثير من الثقة والحافز والدوافع لمواصلة تعليمهم بعد المرحلة الثانوية، فالبرنامج يفتح أمامهم آفاقًا جديدة وفرصًا متنوعة، ويشجعهم على التقدم في الثانوية والشعور بأن لديهم قدمًا في الثانوية وقدمًا في الجامعة". ومضت قائلة: "هذا البرنامج هام جدًا للعديد من الطلاب الذين لم تكن لديهم ثقة بأنفسهم، حيث يشجعهم على الانخراط في التعليم الأكاديمي، وكل مشروع يمكن أن يقدم الدعم للطلاب يعتبر ذا أهمية كبيرة في مجتمعنا العربي".

"فكرة ممتازة"

من ناحيته، قال المربي حسن مصالحة – نائب مدير المدرسة: "هذه فكرة ممتازة لطلابنا في الوسط العربي، وتعود بفائدة كبيرة على طلابنا ومدارسنا، فهي تمنع بعض التخبط لدى الطلاب عند اختيار مواضيع التعليم العالي في الجامعات، وتمنحهم الفرصة في المرحلة الثانوية لتعلم دورات جامعية، مما يزودهم بالمعرفة في المواضيع العلمية وكيفية اختيار التخصص المناسب. كما وتعزز هذه الفكرة الثقة والانفتاح لدى الطلاب، وبالنسبة للمدرسة، فإنها تعود بالفائدة على المعلمين أيضًا، حيث انهم يستفيدون من هذه الدورات في تطوير مهاراتهم ومعرفتهم".

"منع التسرب"

بدوره، قال المربي محمد أبو الياس – مدير مدرسة خديجة النموذجية في ام الفحم: "فكرة ناجحة ومرحب بها جدًا في الوسط العربي. اليوم، نلاحظ أن الطلاب في الوسط العربي يعانون من تسرب أو تنقلات بين الجامعات في السنة الأولى بسبب الخوف والارتباك. كمدارس ثانوية، نسعى لتجهيز طلابنا للحياة الجامعية، حيث يمكنهم التعرف على معنى الحياة الأكاديمية. صحيح أن الدورات سيعلمها معلمون من مدرستنا، ولكن الامتحانات ستُجرى في الجامعات، مما يتيح للطلاب فرصة زيارة الجامعات والشعور بنوع من الطمأنينة عند النجاح، وهذا يعزز ثقتهم بأنفسهم ويمنحهم شعورًا بالأمان، مما يساعدهم على الانتقال بسلاسة إلى التعليم العالي".

لمتابعة أخبار وحوارات على مدار الساعة ادخلوا الى موقع بانوراما في الانترنت : www.panet.com

تقرير المحاكم الشرعية يكشف: انخفاض عدد ملفات الطلاق وعزوف الشباب عن الزواج

● رئيس محكمة الاستئناف الشرعية القاضي عبد الحكيم سمارة : "هذا قد يزيد العنوسة في صفوف الشابات"

صدر مؤخرا، التقرير السنوي لعمل المحاكم الشرعية في البلاد لسنة 2023 الذي يضع بين يدي الجمهور معلومات شاملة حول عدد الملفات التي تم فتحها وتداولتها المحاكم الشرعية، وأنواع القضايا التي نظرت المحاكم بها خلال السنة. ويشير التقرير الى تغيير ملموس في أنواع الملفات وعددها مقارنة بالسنوات السابقة، كما جاء في مقدمة التقرير، اذ تمت إضافة موضوع جديد يتعلق بتسوية النزاعات الأسرية، كما يشير التقرير الى انخفاض في عدد الملفات المرفوعة لدى المحاكم الشرعية مقارنة بعام 2022 .

للاستزادة أكثر حول هذا التقرير وتحليل ما جاء فيه، تحدثت صحيفة بانوراما مع القاضي عبد الحكيم سمارة، رئيس محكمة الاستئناف الشرعية. وقال القاضي عبد الحكيم سمارة في مستهل حديثه لصحيفة بانوراما: "تسوية النزاعات الاسرية هي مؤسسة موجودة في كل محكمة، فقبل ان يتم تقديم الدعوى للمحكمة ويحتدم النزاع والخصام بين الأطراف يتم توجيههم لعاملة اجتماعية واهل اختصاص، هذه الخطوة تعمل على تصفية وتهدئة النزاعات قبل أن تتفاقم، حيث إن الخصومة قد تزيد من شدة سلوك الأفراد وتعصبهم. تتمتع تلك الهيئات بالاستقلالية عن عمل القضاة في المحاكم الشرعية، وتحافظ على سرية التفاصيل لضمان حرية الخصوم في التعبير. وتتميز محاكم الأسرة والأحوال الشخصية بتجاوز العديد من الإجراءات التي تُطبق في القضايا الحقوقية، بهدف تسهيل التوصل إلى مصالحة بين الأطراف المتنازعة".

القاضي عبد الحكيم سمارة

"انخفاض بعدد الملفات في المحاكم الشرعية"

ومضى القاضي سمارة قائلا لصحيفة بانوراما: "في عام 2022، تم فتح 36،278 ملفًا في المحاكم الشرعية، بينما في عام 2023 تم فتح 33،949 ملفًا، مما يشير إلى انخفاض تقريبي يقدر بألف ملف. هذا الانخفاض يعكس وعيًا متزايدًا وتداخلات اجتماعية، حيث تعمل لجان الصلح بنشاط وأظهرت نتائج ملموسة. اضف الى ذلك حقيقة ان الطلاق والزواج في ظل ظروف الحروب والأوضاع الاقتصادية الصعبة قد يؤثران على تقارب الناس بالإضافة الى الحفاظ على الأطفال".

"انخفاض عدد ملفات الطلاق"

واردف قائلا: "يهمنا مسألة الطلاق والتفريق والزواج والتي هي لب العمل القضائي والإسلامي، على سبيل المثال، في قضايا الطلاق والتفريق في المحاكم الشرعية، كان هناك 4،268 ملفًا في العام 2022، وعام 2023 انخفض العدد إلى 3،326 ملفًا، مما يمثل انخفاضًا بنسبة الربع، وانا راض جدا من هذا الانخفاض ونأمل أن يستمر وأن لا يكون مجرد ظاهرة عابرة، لأنه عادة في كل عام يكون هناك ازدياد في اعداد المتزوجين والمطلقين".

"العزوف عن الزواج"

وأشار القاضي عبد الحكيم سمارة الى "ان عدد عقود الزواج انخفض ولا أرى غرابة في ذلك لسبب واحد وهو أن الناس أصبحت غير قادرة على الزواج بسبب الأوضاع المالية والاقتصادية. متطلبات الزواج أصبحت منخفضة، وهذا أمر مبارك، مثل قلة المهور والبدائل المقبولة، مما يساهم في تسهيل الزواج. لكن للأسف هناك عزوف عن الزواج عند الشباب الامر الذي يزيد من نسبة العنوسة في صفوف الشابات أيضا، لكن عندما تخف متطلبات الزواج والمعايير، يمكن أن يتزايد الاقبال على الزواج بشكل أفضل".

"نستبشر خيرا بهذه المعطيات"

وحول نسب الطلاق في المدن المختلطة ، قال القاضي عبد الحكيم سمارة: "في عكا عام 2022، فُتح 1254 ملفًا للزواج و493 ملفًا للطلاق، أما في عام 2023، فتم فتح 1265 ملفًا للزواج و356 ملفًا للطلاق، وهذا يشير الى انخفاض في عدد ملفات الطلاق وهذا يعد امرا مبشرا. بالحديث عن يافا، ففي عام 2022 تم فتح 616 ملفًا للزواج و321 ملفًا للطلاق، أما في عام 2023، فتم فتح 674 ملفًا للزواج و290 ملفًا للطلاق، وهذا يشير الى تراجع في عدد ملفات الطلاق، لهذا نستبشر خيرا بهذه المعطيات ونأمل ان تبقى مستمرة". وأوضح القاضي عبد الحكيم سمارة متطرقا الى الأداء في المحاكم الشرعية : "في عام 2022 كانت مدة النظر في الملفات اقل من ستة اشهر بحيث انهينا 75% من ملفات المحكمة في كل المحاكم، بينما الملفات التي تبقى لأكثر من 6 اشهر حتى عام فان نسبتها 12.8%، اما الملفات المتبقية فنسبتها 12%".

"نواجه تحديا كبيرا في مسألة تعيين القضاة الجدد"

وحول قضية تعيين القضاة، قال القاضي عبد الحكيم سمارة: "يواجهنا تحد كبير في مسألة تعيين القضاة الجدد، حيث لم تتمكن اللجنة المعنية حتى الآن من التوصل إلى حلول فعّالة. نحن جاهزون كلجنة لمقابلة المرشحين الذين اجتازوا الاختبارات بنجاح، إلا أن العثرات ما زالت قائمة واللجنة لم تنعقد حتى الان، لهذا نحن نطالب بشكل حثيث بان تنعقد الجلسة، خاصة واننا نواجه ضغطا كبيرا لا سيما في محكمة القدس ومحاكم أخرى وبحاجة لتعيين قضاة جدد لأن هناك قسما من القضاة سيخرجون للتقاعد".

واختتم حديثه ، قائلا: " أود أن أوجه نصيحة لأبنائي وبناتي وأخوتي الذين يستعدون للزواج، أن يتجنبوا الوقوع في فخ المظاهر لأنها قد تكون خداعة. الزواج هو قرار مصيري يمكن أن يكون ثمنه باهظًا للنساء والرجال على حد سواء. لذا، أنظروا إلى جوهر الإنسان وتريثوا".